كتاب: أزمة المسلمين*
للمؤلف راشد شاز**

عرض وتقديم: نعمان عبدالرزاق السامرائي***

صدر الكتاب باللغة الإنكليزية وترجم إلى العربية في دار الملّي في نيودلهي. ويعنى الكتاب بعرض مشكلة مسملي الهند بأبعادها كافة. ويقع في جزئين خصص الأول للمشكلة والثاني لحلها، إضافة إلى وجود ملحقين في الكتاب عني الأول بعرض مجموعة من الآيات من كتاب الله تعالى، **الثاني:** نصوص من الدستور الهندي – بعد التقسيم. والطبعة الأولى عام 2005م، وعدد صفحاته 186ص. ويتلخص الحل عنده بالدعوة إلى برلمان يجمع المسلمين كافة على اختلاف مذاهبهم وأعراقهم، في محاولة لإنشاء حزب ملّي يتصدى لقضايا المسلمين في الهند.

1. أزمة المسلمين بين دار الحرب والإسلام (الإطار المفاهيمي)

يأتي هذه الكتاب في ضوء ما يشهده العالم الإسلامي من أزمات بعضها من صنع يديه والكثير إما فرضت عليه بسبب ضعفه، أو أزمنت وتطاولت فأفرزت أزمات، وهي تختلف من بلد إلى آخر. وأزمة الهند من بين ما تنفرد به أزمات الأمة، بسبب حجم القارة الهندية وعدد سكانها، الذي يتجاوز الآن المليار، لذلك فإنها لا تتشابه مع أزمة في قطر أو البحرين أو فلسطين، فالتعميم هنا يضر ولا ينفع، ويعوم المشكلة ولا

---

* شاز، راشد. أزمة المسلمين، ترجمة دار الملي، نيودلهي: دار الملّي، 2005م.

** مفكر هندي له أكثر من 15 مؤلفاً حول الفكر الإسلامي، من أعماله ترأسه صحيفة "ملي تايم" التي تصدر في نيودلهي، وإلقاء محاضرات حول الفكر الإسلامي.

*** أستاذ متعاقد في الفقة والدراسات الإسلامية في الجامعات العراقية والسعودية.

يحلها في ضوء فشل الحلول القومية في النهوض بالمجتمعات والأمم؛ إذ إنّ هناك اليوم خمسة آلاف قومية مضطهدة في العالم، وإيجاد حل من خلال رسم خريطة جديدة للعالم ككل ليس بالسهل، نظراً لتضارب وتشابك المصالح.

وانقسام الهند كان يمكن أن يكون أفضل لو نجحت باكستان بشكل يجعل منها دولة قوية، وسنداً لمسلمي المنطقة مثلاً، لكنها ما زالت تتخبط في هويتها بين العلمانية والإسلام، فلا هي قامت على رعاية المجتمعات الدينية في المنطقة المجاورة لها ولا هي أفلحت في ركب سفينة الحياة المدنية الغربية، وبهذا عجزت حتى عن رسم موقع الجيش في الدولة، وكذلك الأقليات العرقية والدينية والعشائرية.

ومن القضايا التي يطرحها الكاتب مفهوم دار الإسلام؛ والحقيقة أن هذا المصطلح لا وجود له في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولكن عندما هاجر رسول الله -عليه السلام- إلى المدينة وطالب المسلمين بالهجرة اعتبرت مكة دار حرب وكفر، وفي معركة بدر وقع أسرى، منهم (العباس) وعقيل (أخو الأمام علي) ادعوا أنهم مسلمون وأن كفار مكة أجبروهم على الحرب معهم، فلم يقبل رسول الله ذلك العذر، ثم لما راح رسول الله يعقد معاهدات مثل معاهدة نصارى نجران، لم تعد هذه دار إسلام ولا دار كفر، واعتبرت دار (عهد)، وفقهاء المذاهب لم يتفقوا -حتى اليوم- على تعريف موحد لهذه الدور، بل زاد بعضهم فقال: إذا قام بغاة بثورة ناجحة صارت أرضهم (دار بغي) وهذا صنف جديد. وهناك من يذكر (دار الفسق) أيضا، وهكذا.

المهم أن الخلاف داخل المذهب الواحد ممتلئ ونأخذ بعض النماذج منها حيث يذهب الحنابلة مع بعض الأحناف إلى أن دار الإسلام كل بقعة تكون فيها أحكام الإسلام ظاهرة، في حين يرى أبو حنيفة والزيدية أن دار الإسلام كل إقليم يتوافر للمسلم الأمن على نفسه وماله وعرضه، ويتمكن من ممارسة شعائره الدينية. أما الشافعية فلهم أكثر من رأي؛ أول هذه الآراء أن دار الإسلام هي ما ظهرت فيها أحكام الإسلام، وثانيها أن دار الإسلام ما سكنها المسلمون، وإن خالطهم غيرهم، في حين يرى رأي ثالث من آراء الشافعية أن دار الإسلام ما فتحها المسلمون أو سكنوها

وأجلاهم الكفار عنها (مثل أسبانيا وفلسطين وشرقي أوروبا والهند). أما الحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية، فيرون أن دار الإسلام ما ظهرت فيها أحكام الإسلام، فإذا ظهرت أحكام الكفر صارت دار كفر. وللمارودي الشافعي في هذا الصدد أن دار الإسلام ما كانت فيها حرية لإظهار الدين دون خوف، ويرى أن الإقامة فيها أفضل، وهذا يصدق على كثير من دول العالم ولا يصدق دول عربية وإسلامية مثلاً.

لكن هل تتحول دار الإسلام إلى دار كفر؟ الحقيقة أن الجمهور يذهب إلى إمكانية ذلك، في حين يذهب الشافعية إلى مخالفة ذلك، ويرى الحنابلة ومحمد وأبو يوسف أنها تتحول إلى دار كفر بظهور أحكام الكفر، أما أبو حنيفة فيرى أنها تتحول إلى دار كفر بشروط هي، ظهور أحكام الكفر، وأن تكون متصلة بدار الكفر (مثل أسبانيا دون إسرائيل)، وفقدان الأمن. أما المالكية فيذهبون إلى أنها تبقى دار إسلام ما دام أهلها يقومون ببعض الشعائر والعبادات. ويدرس شيخ الإسلام احتمال استعادة الكفار لدار الإسلام مثل (أسبانيا والهند وإسرائيل)، فيرى أنها تتحول إلى صنف جديد (ليست دار الإسلام ولا كفر).

بعد ذلك يبدأ الباحث الحديث حول تصنيف الهند: هل هي دار إسلام أم دار كفر وحرب أم دار دعوة، أم هي صنف جديد[1]. مشيراً إلى وجود جدل حول تصنيف الهند، فالبعض يعتبرها (دار إسلام)، والبعض (دار عهد)، والبعض (دار دعوة) لأنها تسمح بذلك. والباحث ربما لبعده عن الفقه لم يستطع تصنيف (الهند)، وواضح أن الفقهاء في المذهب الواحد يختلفون، بل ما جاء في المذهب الشافعي يشمل كل ما قاله فقهاء المذاهب كافة، والسبب عدم وجود نصوص صريحة.

2. أزمة المسلمين في العيش بين الثابت والمتغير والماضي والحاضر:

معروف أن العلمانية في معناها العام هو فصل الدين عن الدولة في الشؤون العامة للحياة، وحصره في الجانب الفردي الشعائري، وفي ضوء تجمعات المجتمعات الدينية

[1] أزمة المسلمين، ص 79 والنظام السياسي في الإسلام، نعمان السامرائي، ص 88-92.

تبرز الحاجة إلى حكم ذاتي، فهل يتعامل المسلمون مع كثرة الأقليات الدينية والقومية كما هو الحال في الهند ولبنان مثلاً؟ قد يصبح الحكم الذاتي نافعاً، وقد يصبح الحكم المركزي علمانياً غير معادٍ للإسلام، هذا هو الممكن الآن، وغيره ممكن لكن نظرياً. أما في واقع الأمر فإنّ الإسلام محارب بصورة كبيرة، ومن غير الممكن تحقيق شئ في هذا الجو المعادي داخلياً وخارجياً.

كان سقوط الهند من قائمة الدول الإسلامية أمراً فادحاً، إلا أنه لن يكون أقسى من حضارة الأندلس حيث قام الإسبان بهدم حضارة وتاريخ ووجود،كان الدخول عليها بـ(12) ألف مجاهد، في حين خرجنا من الأندلس مهزومين وعددنا تجاوز (3) ملايين ثلثهم هام على وجهه وثلث أُجبر على التنصر، وثلث سقط بين قتيل ومعذب وغرقٍ في البحر. ومع هذا فسواء أكان خروج بلد معين من يد المسلمين إبادة حضارية أم سقوطاً سياسياً فلا بد من دراسة هذه الظواهر من حيث النشوء والسقوط السياسي والإبادة الحضارية لبناء صورة النهوض بالأمة والمجمعات في ضوء التعقيدات الحياتية الراهنة إن كان في الجانب السياسي أم الإقتصادي أم الاجتماعي أم الوجودي أم الشهودي، خاصة في ضوء إعادة صياغات المجتمعات ورؤاها في بنيتها الداخلية، وما يجري عليها من إعادة فك وتركيب، سواء كان ذلك في بنية الفرد الداخلية، أم في بنية الأسرة والمجتمع، أم في جانب الهوية والأمة. في ضوء ذلك تبرز الحاجة إلى معرفة الثوابت والمتغيرات. وهنا يستشهد راشد بمحمد إقبال ورؤيته تجاه الرسالة الإسلامية التي كان هدفها إقامة نظام عالمي مبني على العدل، لكن هذه الرسالة لم تدرَك جيداً في الماضي بشكل سليم، وأن الرسالة المستقبلية للإسلام تتمثل في صنع نظام عالمي قائم على السلام والعدل، ويرتكز على "أهداف التوحيد."

في ضوء ذلك يبدأ المؤلف بطرح قضية بلاده منطلقاً من تعداد مسلمي الهند عام 1941م كان (94.4) مليوناً، ليهبط بعد التقسيم إلى (40) مليون، تعيش تحت حكم غير إسلامي. لقد رفض المسلمون ابتداء أن يوصفوا بـ(أقلية) ولكن مع مضي الوقت شاع هذا الوصف، وراحوا يعتبرون أنفسهم أقلية، ويخططون على هذا الأساس،

ويطالبون بالحفاظ على حقوقهم الدستورية، مع حماية أنفسهم. لكن الكاتب يقسو على قومه فيقول: "إذا ما اعتقدت أمة ما أن دورها في التاريخ قد انتهى، وأكثر ما تستطيع فعله هو توفير الحماية لنفسها، فإنها سوف ترمى بسهولة في مزبلة التاريخ."[2]

ويحمل على شعبه الذي لم يضع نفسه في الموضع المناسب. ويضرب مثالاً باليهود وإيمانهم بأنهم ليسوا شعباً عادياً ولكنهم أبناء الله المختارين، ويذكر (هتلر) وإيمانه بسمو شعبه عنصرياً مما مكنه أن يغزو العالم.

بعد ذلك يتناول الكاتب قضية الأغلبية والأقلية من حيث العدد والكم، فهناك دول صغيرة يتراوح عددها ما بين ربع مليون ونصف مليون وأخرى تبلغ المليار، والحكم الفصل ليس تحديد مصطلح، بل تعداد السكان، وحجم كل فئة خاصة بعد أن خسر المسلمون حكم الهند، وتولى الاستعمار البريطاني مكانه، فماذا يستطيع المسلمون فعله؟ هل تكون المقاومة عسكرياً أم مقاطعة الاستعمار الجديد، أم محاولة العمل لحفظ مصلحتهم، وهذا الأمر ليس خاصاً بالمسلمين ولا بالهند، بل يعود لكل من يخسر المعركة عسكرياً، ويتحول من سيد يحكم إلى مسود يحكمه عدو لا يضمر له الخير.

ثم يحاول دراسة ومناقشة اتفاقية لاكناو[3]، فيأخذ الكاتب على الاتفاقية أنها لم تنقل أية رسالة جديدة إلى الأمة ؛ إذ إنّ الاتفاقية توصلت إلى قرارين مهمين في صياغة الحياة العامة لمسلمي الهند الأول هو أن على المسلمين – طواعية – حل منظماتهم الطائفية "الملية" والكف عن الحديث عن دولة إسلامية مستقلة، فالباكستان هي هذه الدولة، والثاني يحتم على المسلمين أن يشاركوا في المنظمات السياسية "غير الطائفية"، مثل المؤتمر الوطني الهندي الذي راح يحث المسلمين عل الانضمام إليه.

يسجل الكاتب أن اتفاقية "لاكناو" وصلت بالأمة إلى طريق مسدود، و لم تصنع فكراً إبداعياً جديداً، ومع عجزها عن وقف الطائفية، لكنها أغلقت الأبواب أمام

---

[2] ينظر: أزمة المسلمين ص74.

[3] أزمة المسلمين، ص 49.

فرص جديدة محتملة أمام المسلمين، وبات المفهوم الجديد هو تركيز على العقيدة، فمتى صلحت العقيدة صلح غيرها. لكن المشكلة ليست هنا بل في الوضع الجديد، حيث تحول المسلمون من حكام إلى أقلية مهمشة في دولة علمانية، تنظر إليهم بعدم الولاء، وكلما تمسكوا بالإسلام زادت الشكوك فيهم، واتّهموا بالانفصال والعمل في خدمة الباكستان، هذه هي المشكلة الكبرى. والإصلاح العقائدي قد لا يجد كبير شك من الهندوس ودولتهم، ولكن المشكلة تبقى منحصرة في الولاءات، إن الهند لديها تحسس كبير للولاء، وربما اعتبرت كل مسلم هندي متهماً في وطنيته حتى يثبت العكس.

وبهذا تصبح المعادلة الصعبة: أقلية مسلمة لها عقيدة تختلف عن عقيدة الأكثرية، تريد الاحتفاظ بعقيدتها وثقافتها، وتريد الاندماج في "قومية ائتلافية" لتأخذ نصيبها في المجتمع والدولة، والنتيجة هي صعوبة ضبط هذه العلاقة، ورسمها بدقة، خصوصاً والنفوس مشحونة، والولاء مشكوك فيه، ودولة الباكستان على مرمى حجر[4].

في ضوء ذلك يطرح الكاتب الحل من خلال تكوين تكتل سياسي يجمع المسلمين ويدافع عن حقوقهم، ويدفع بالكتل السياسية لكسب ودّهم، وعلى المدى البعيد ربما صار التكتل الإسلامي ورقة ترجيح بين الكتل السياسية الكبرى. أما المفكر "فايزي" مع اعتزازه بالإسلام وقوله بأنه سيكون من الذين يشكرون الله في أوقات الرخاء، ويصبرون في أوقات الشدة[5]، فإنه يرى أن العلمانية واقع لا مهرب منه، وقد يكون أفضل من غيره، ويحاول أن يجد تفسيراً للإسلام يرفع الشأن الخلقي، ويدفع بالشريعة إلى مكان أبعد، ويبحث عن تفسير جديد، وعينه في ذلك على المثال البروتستانتي.

في ضوء هذا كله يرى الباحث أن اتفاق (لاكناو) بداية نهاية التاريخ الإسلامي في الهند، حيث تخلى المسلمون طوعاً لأول مرة في التاريخ عن جماعتهم الإيديولوجية، مبعدين الإسلام، عن أي دور قيادي محتمل خاصة إذا ما قرروا البقاء فقط كجماعة ثقافية.[6]

---

[4] أزمة المسلمين، ص 52.

[5] المرجع السابق، ص54.

[6] المرجع السابق، ص 55.

إن مسلمي الهند كان حظهم أطيب ألف مرة من إخوانهم في الأندلس الذين اجتثوا وقتلوا ونصروا أو أبعدوا، وقريباً منهم مسلمو أوروبا، بعد الحرب العالمية الأولى وقبلها، فهذه الجماعات إذا ما درس وضعها جيداً، فسيكون وضع مسلمي الهند أفضل، ربما لتأخر قضيتهم ووجود الباكستان قريباً منهم.

3. مسلمو الهند والرؤية المستقبلية

يتحدث الكاتب عن تخوف المسلمين من المستقبل المجهول، وعدم إدراكهم لما تنطوي عليه العلمانية من علوم، فلم يجدوا أي بديل آخر أمامهم سوى أن يقبلوا الواقع وأن يحاولوا الحفاظ على عقيدتهم.[7]

حين تفقد جماعة الحكم وتتحول إلى أقلية مهمشة، مطعون ومشكوك في ولائها، فهي تقع أمام خيار صعب فإما الاستسلام والانكماش وإما حمل السلاح؛ "هكذا فعل السنة العرب في العراق".

يذكر المؤلف أن المسلمين أمة ذات رسالة، مكلفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن هذه "الرسالة" لم تعد تشغل العقل المسلم، كما لم يعد هذا العقل قادراً على استيعاب الوضع الجديد، الحالم بالديمقراطية الاشتراكية العلمانية، والذي يمكن أن يكفل للمسلمين حقوقهم بوصفهم أقلية، في مقابل أن يقوموا بإعادة النظر بتشكيل أجندتهم بما يتفق مع "الهيكل الجديد."[8] ويسجل الكاتب أن هذا الفهم لم يعد يختص بالمسلمين، لكنه شاع في الأمة الهندية كلها، وهذا مما يشكل ضغطاً قوياً على المسلمين. والباحث بعد دعوته إلى خدمة الدولة والدين، أعقب ذلك قائلاً: "إنهم – أبناء ذلك الجيل- لم يكونوا مدركين حقيقة أن مصلحة الدولة والدين لا يتطابقان مع بعضهما، ولا يذهبان سوياً في اتجاه واحد."[9]

---

[7] المرجع السابق، ص 55.

[8] المرجع السابق، ص 57.

[9] المرجع السابق، ص 73.

ويذهب الباحث إلى أن المسلمين؛ حين تبين لهم الاختلاف بين الدين والدولة، فضلوا الولاء للدولة على الدين، ويستشهد بواقعة أبي الحسن الندوي، عندما دُعي إلى اجتماع في رابطة العالم الإسلامي بمكة، وقابل رئيس وزراء الهند، فضل عدم الذهاب إلى مكة؛ لأنه محرج مما حصل من اضطرابات طائفية (مخزية) ولأنه فكر فيما سيقوله عن مأساة 6/12/1992م، والشغب الطائفي الذي حصل في الهند بين المسلمين والهندوس، لذا قرر عدم السفر إلى مكة.[10]

في ضو السعي نحو تشكيل رؤية مستقبلية وأزمة الفكر والهوية يعود الكاتب ليناقش فكرة الولاء من جديد مستشهداً ببعض الرؤى التفسيرية لقول الله تعالى: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) (النساء: 59)، وألو الأمر معناها أصحاب الأمر، لكن العلماء يختلفون في تحديد من هم ولاة الأمر؛ فمنهم من يرى أنهم الأمراء والحكام، وهو رأى للإمام علي رضي الله عنه وبعض الصحابة،[11] في حين يرى آخرون أنهم العلماء واختاره الإمام مالك،[12] وثمة رأي ثالث يجمع بينهما، فاعتبر الأمراء والعلماء معاً، وهو اختيار المحققين من أمثال ابن العربي وابن القيم والشوكاني.[13] أما المعاصرون فيرون أنّ أولي الأمر هم أهل الحل والعقد، وهو ما يذهب إليه الشيخ محمد عبده والشيخ شلتوت[14]. ويمكن القول بأن (أولي الأمر) هم السلطات في الدولة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، كل في مجال تخصصه.

4. المسلمون والأجندة الإسلامية

بعد بحث مطول مستفيض للباحث يختم بحثه بأن المشكلة تتمثل بأن مستقبل مسلمي الهند يكمن في إعادة اكتشاف "الأجندة الإسلامية"، وصياغتها صياغةً

---

[10] أزمة المسلمين، ص 75.

[11] المرجع السابق، شرح مسلم للنووي، 223/12.

[12] تفسير القرطبي، 259/5.

[13] مختصر تفسير الطبري للصابوني، 156/1؛ وروح المعاني للألوسي، 65/5، طبعة المنيرة بالقاهرة.

[14] تفسير المنار، 18/5.

واضحة، بعد إهمال طويل وعيش تحت نظام غير إسلامي، ولن يكون سهلاً على المسلمين أن يدركوا أنهم يرتكبون ذنباً، لا يقل فداحة عن ارتدادهم الفكري، إذا لم يكتشفوا أجندتهم الإسلامية. ويضرب مثلاً بما حصل من تدمير لمسجد "بابرى"، مما جعلهم يكشفون عن الوجه الحقيقي للديمقراطية العلمانية، وجعل عقيدتهم بالعلمانية تهتز بشدة، والذي يخشى هو الدفع باتجاه "التكفير" والتوجه إلى الانفصال وحمل السلاح.[15]

ويؤخذ على المؤلف أنه لا يدرك أن الجو العام لا يسمح بمثل هذا التوجه، وستكون النتائج ضارة وغير مفيدة، إن طبول الحرب على (الإرهاب) تقرع في كل مكان، وهناك مزاد عالمي للنفاق وسوق رائجة للمنافقين، وكل لص وظالم يتظاهر بعدائه للإرهاب، وهو يمارسه يومياً، ويلعن من يؤمن به، لذا فالوقت ليس وقت تقسيم العالم إلى فسطاطين، ولا لإظهار ثورية لا يمكن تطبيقها، وليس من الحكمة استعداء العالم ضدنا وتكثير الأعداء، فالموجود كثير وفوق طاقتنا ولسنا بحاجة إلى مزيد من تشنج.

وبهذا نستطيع القول بأن الباحث يعيش قضية المسلمين في الهند والذين يصل عددهم (250) مليوناً ومع ذلك لا أحد يذكرهم مع هذا العدد الكبير الذي يفوق عدد سكان الدول العربية (22) دولة، وبالتالي فقد هداه تفكيره إلى اقتراح جمع أكبر عدد من المسلمين في الهند في برلمان لطرح ما يعانون. وبالفعل عقدت الجلسة الأولى في 1993/5/22م في نيودلهي وألقي المؤلف الخطاب الأول، ثم ألقي خطاباً ثانياً في 1996/1/14م في مدينة "بتنا" وأعقبه بخطاب ثالث ليعلن البيان الإسلامي الرسمي في مدينة "كارناتكا" في 1997م، تناولت الجلسة الأولى طرح نقطة الانطلاق للنهضة في الهند، وتساءل إلى متى يمكن أن تتحمل الأمة مناقشة موضوعات تافهة، على حين تتجاهل مهمتها الإصلاحية، كما تساءل بشجاعة وجرأة: إلى متى يمكن أن يتحمل

[15] أزمة المسلمين، ص 95.

المسلمون حياة العبودية السياسية.[16]

وهو يعتقد أن البرلمان الملّي خطوة نحو الإصلاح وبداية له، لكنه يعلم أن إنجاز هذه المهمة يحتاج لمعركة حامية، وجهاد مستمر، لذا ينبغي معرفة ذلك مسبقاً.[17] كما يتطلب الإصلاح تضحيات، أما الهدف الأساسي فهو جذب الناشطين من المسلمين، والعمل لتوحيد كل الجهود بهدف إحداث تغيير.[18] ويطمح المؤلف إلى ضمّ كل فئات المسلمين على اختلاف مذاهبهم، دون تمييز، وهنا يكون أكثر صراحة فيقول لسنا شيعة ولا سنة ولا أحناف ولا شافعية... نحن مسلمون وكفى.[19]

وتحدث الكاتب في الجلسة الثانية معلناً رفضه الموقف السياسي الذي استمر (50) عاماً، ويعلن: وفقاً للشريعة تحريم اتباع غير قيادة المسلمين، حيث يقول فمن لا يصلح لقيادتنا داخل المسجد لا يصلح خارجه.[20] ويستشهد الكاتب بما حصل لمسجد "البابرى" وما رافقه من عنف ليعلن أن الديمقراطية العلمانية هي الوجه الآخر للعنف، لذا لا ينفع ولا يجدي الاحتجاج الفردي، بل لا بد من رفض هذا النظام بشكل جماعي، مع السعي لوضع نظام بديل عادل.[21] ثم يتحمس ليعلن أن القرآن هو الواجب التطبيق، وعلينا أن نرفض النظام الكافر، وأن نقيم النظام القرآني في هذا البلد.[22]

ومن هذه الرؤية ينطلق الكاتب يقسم البشر إلى فسطاطين: إيمان وكفر، ملة الإسلام وملة الكفر ومن المستحيل أن يعيشا في وفاق، تحت سقف واحد.[23]

---

16 أزمة المسلمين، ص 109.

17 أزمة المسلمين، ص 110.

18 المرجع السابق، ص 111.

19 المرجع السابق، ص 118.

20 أزمة المسلمين، ص 118.

21 أزمة المسلمين، ص 120.

22 أزمة المسلمين، ص 123.

23 أزمة المسلمين، ص 123.

ولكن من يقرأ القرآن والسنة يجد هناك مسلماً يؤمن بالشهادتين، ومؤمناً يفعل الواجبات ويتجنب المحرمات، ومحسناً يعبد الله كأنه يراه، في المقابل ثمة أهل كتاب (اليهود والنصارى) ومشركون ومنافقون، ومن يعادي المسلمين ومن يسالمهم، لذلك فإنّ جَعْلَ كلَّ مَنْ ليس من المسلمين في فسطاط واحد ليس صواباً، هناك اليوم ملحدون لا يتبعون ديناً، ولا يعادون من منطلق ديني، فليس من العقل والمنطق تقسيم البشر والبشرية ببلاييننها إلى فسطاطين، ولا مصلحة في ذلك لنا ولا لغيرنا، فهذا يشبه القول بأن كل يهودي فهو صهيوني، وليس الأمر كذلك.

لذلك فإن هذا الطرح يضر ولا ينفع، ويقدم مادة للأعداء للهجوم علينا، لذلك نجد المؤلف يحاول الاستدراك فيقول: إنه لا يريد تأليب المسلمين على الهندوس؛ فالظلم لاحق بالطرفين، وأن 85% من ثروة البلاد بأيدي 15% فقط، ثم يعلن أخيراً قبوله بمعاونة غير المسلمين، لكنه ينتهي إلى القول: لا بد من الكفاح لإقامة نظام إسلامي فقط![24]

بعد ذلك يشن الكاتب هجوماً ضد من يسميهم (العلماء المزيفين) الذين يعملون على تعطيل العملية (الثورية)، بما يقدمون من أدلة وبراهين لا تمت للإسلام بصلة.[25] إن شن الهجوم سهل ميسر، ولكن الإقناع بالعملية الثورية ليس كذلك، وقليل معقول خير من كثير مجهول، والأمور والمشاريع تحتاج للحماس، ولكنها تحتاج لمعرفة الواقع والممكن، كما هي بحاجة إلى مسوق جيد، وإلاّ، فما الذي ننتظره؟

وفي الجلسة الثالثة تحدث الكاتب صاحب المشروع عما أسماه الردة الفكرية والعملية لمسلمي الهند؛ إذ هم في مهب هذه الردة، ليعرض البيان الإسلامي الرسمي، وليعقد له جلسات مغلقة لتدارسه.[26]

---

[24] أزمة المسلمين، ص 125.

[25] المرجع السابق، ص 129.

[26] أزمة المسلمين، ص 162-164.

يسجل البيان بانفعال أن كل الجهود التي بذلت -على مدى نصف قرن- كانت انحرافاً عن المبادئ الإسلامية، وقد أرست قواعد نظام دخيل ألغيت معه فكرة إنشاء حزب إسلامي، كما لم يكن صائباً تقسيم الهند، وعلل ذلك بأنّ ذلك كان تفريطاً بجزء من دار الإسلام، وأن الشريعة تحرّم إتباع أي نظام غير إسلامي أو حمايته، لأن الإسلام ليس مجرد رسالة، بل هو منهاج حياة للناس كافة.

كنا نأمل من المؤلف أن يتجنب أشكال الهجوم ولغة الثورة فهي لغة غير موفقة، والأفضل من ذلك دراسة المشاريع السابقة وتقويمها، وفرز المقبول من المرفوض، ثم محاولة (تسويق) المشروع بما يسمح به الوضع العام، فالثورية لم تقدم لنا شيئاً، والأفضل منها طرح مشاريع -تخلو من الاستفزاز- وتقدم شيئاً يمكن تحقيقه، والبحث عن حلفاء للمشروع. والله الموفق والمعين.